مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال
ISSN 1187-2335
المجلد 05 / العــدد: 01 (2019)،
متوفرة على الرابط: HTTP://REVUES.UNIV-BISKRA.DZ/INDEX.PHP/LFBM/

سياسات الأمن البيئي في الجزائر بين الواقع والمأمول

Environmental security policies in Algeria between reality and hope

د. تومي إبراهيم[1] ط.د بن عبد الله أسماء[2]

1- جامعة محمد خيضر بسكرة البريد الالكتروني: toumi_brahim@yahoo.fr

2-جامعة فرحات عباس سطيف 1 البريد الالكتروني: asma-benabdallah@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/03/07- تاريخ القبول: 2019/03/20-تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص:

تؤكد العديد من الدراسات التي أجريت حول واقع السياسات البيئية في الجزائر عن عدم وجود إحصائيات دقيقة تحدد منحنى التطور البيئي في الجزائر، ودرجة تسارع منحنى الاستغلال الم وج ه للموارد البيئية المتوفرة، ولكن بالرغم من صعوبة تحديد هذا التوجه، فهناك مؤشرات ولو بسيطة عن وجود اهتمام نوعي بالتوجه نحو تبني المشاريع البيئية كردة فعل للتحديات التي ترسمها معالم التوجه نحو التنمية المستدامة ، لاسيما وأن الجزائر حسب المواقع الدولية للبيئة تتربع على المراتب الأخيرة في التصنيف مقارنة بالدول الرائدة في نفس المجال، وهذا ما يظهر من خلال تتبع تطور السياسات البيئية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

---

[1] المؤلف المرسل: د.تومي ابراهيم، البريد الالكتروني: toumi_brahim@yahoo.fr

كلمات مفتاحية: بيئة؛ أمن بيئي؛ تشريع بيئي؛ سياسات بيئية في الجزائر؛ تنمية مستدامة.

Abstract:

Majority of The studies carried out on the reality of environmental policies in Algeria confirm the absence of precise statistics determining the development curve of the environment in Algeria and the degree of acceleration of the management curve of available environmental resources. . But despite this difficulty, there are indications that they show the existence of the importance of environmental projects in response to the challenges posed by the trend towards sustainable development, especially the fact that Algeria, according to international environmental sites, ranks last in relation to the main countries in the same field, which is demonstrated by the monitoring of the evolution of environmental policies in Algeria in recent years.

Keywords: Environment; Environmental security; Environmental legislation; Environmental policies in Algeria; sustainable development.

1- مقدمة:

يرتبط نجاح الدول المتقدمة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية بدرجة كبيرة بالمساهمات التي تقدمها السياسات الموضوعة بحكمة وموضوعية والتي تتوافق مع المتطلبات الحديثة للاقتصاد العالمي، وتكون على سلم الفشل عندما لا تتصل سياساتها الموضوعة مع المستجدات العالمية المتغيرة والمتجددة يوما بعد يوم، ومن هذا المنطلق فإن أبرز التطورات التي عرفها وقتنا الحالي تتجسد في الديناميكية التي عرفها مجال التنمية المستدامة خاصة تلك المتعلقة بالبعد البيئي، والاهتمام المتزايد بأهداف الألفية الإنمائية وما ترتب عنها من تنديد بضرورة تكثيف وسائل وطرق الاستغلال الأمثل للبيئة.

و في هذا الصدد أنه من الواجب إدراك مدى التأثير الهائل الذي تلعبه البيئة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي معا وحتّى الثقافي، في ظل التطورات

المتلاحقة التي تفرض العديد من التحدّيات على المؤسسات الاقتصادية من جهة وعلى مؤسسات المجتمع المدني من جهة وعلى الاقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى، ذلك أنّ الاهتمام بالمجال البيئي يجعل الدولة ترسم هويتها كدولة عصرية على غرار الدول المتقدّمة و بالتالي لابد من جعل وضع السياسات البيئيةفي من أهم المحطّات في اتخاذ قراراتها لاسيما الإستراتيجية منها،

وعلى عكس مؤسسات الدول النامية والتي لازالت سياساتها تقتصر على الاستغلال الغير مدروس للموارد الطبيعية وعلى تحديد الأهداف دون وضع الاعتبار لأهمية البيئة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، بالرغم من أن نمط الإدارة البيئية الذي تندد به الأمم المتحدة والعديد من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الغير الحكومية خاصة الناشطة منها في مجال التنمية المستدامة يقود إلى بناء مؤسسات فعالة، منتجة وصديقة للبيئة، وهو الدافع الرئيسي للدول النامية وعلى رأسهم الجزائر إلى تطوير سياساتها البيئية وتدعيمها بالتشريعات والقوانين التي تخدم هذا المجال ومراقبة تنفيذها بشفافية، وهو ما ينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي العام وعلى الأهداف البيئية المستقبلية للدولة الجزائرية، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الانطلاق من فكرة أن تبني التغيير في السياسات البيئية أضحى ضرورة حتمية ومتطلب أساسي لمواجهة ظاهرة التنمية المستدامة والصعوبات التي تلاحق المؤسسات الاقتصادية، وهو ما يقودنا إلى محاولة تسليط الضوء عن أهم المفاهيم المرتبطة بواقع السياسة البيئية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

تعتبر سياسات الأمن البيئي الموجهة نحو إقامة نظام بيئي فعال من بين الأنظمة الفرعية لنظام التنمية المستدامة، بحيث يسمح هــذا الأخير بتحقيق استجابة سريعة للتطورات الحاصلة عالميا، وتندرج سياسات الأمن البيئي للدولة في إطار رؤيتها الإستراتيجية وطموحها المستقبلي، وتتوقف فعالية الأداء البيئي على طريقة العمل وعلى المؤسسات القادرة على تسيير الواجهة بين تحقيق

أهداف المؤسسة وبين تعزيز الاهتمام بالبيئة. وتعتبر المؤسسات الجزائرية التي تهتم بالقطاع البيئي قليلة جدا وغير ظاهرة المعالم بالرغم من أهميتها في التأثير بصورة مباشرة على سياسات الدولة وعلى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وبناءا عليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع سياسات الأمن البيئي وكيف يمكن ان تعزز مفهوم التنمية المستدامة في الجزائر؟

وتنبثق من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-هل توجد سياسات للأمن البيئي في الجزائر كوسيلة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

-هل سياسات الأمن البيئي في الجزائر مجسدة على أرض الواقع؟

- هل توجد آليات التشريعية و قانونية خ اصة بالأمن البيئي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، ومحاولة تفسير التساؤلات الفرعية المطروحة لهذه الدراسة يمكن صياغة الفرضيات البحثية التالية وذلك لاختبار صحتها والتي تتمثل فيما يلي:

-تعبر سياسات الأمن البيئي على محاربة جميع أشكال التدهور البيئي؛

-تتجسد السياسات البيئية في الممارسات البيئية لدى المؤسسات باختلاف أنواعها ونشاطاتها؛

-نجاح سياسات الأمن البيئي تتوقف على وجود نظام تشريعي رقابي فعال.

أهمية الدراسة:

-تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الأمن البيئي ذاته في الجزائر، ذلك أنّ أغلب الدراسات التي اهتمت بسياسات الأمن البيئي في الجزائر لم تسلّط عليه الضوء بالقدر الكافي نظرا لإرتباطه الوثيق بمفهوم التنمية المستدامة.

- يتصوّر بعض الممارسين في الإدارة أن مفهوم الأمن البيئي يقتصر على التلوث البيئي لذا جاءت هذه الدراسة للتوسع أكثر في المفهوم ومحاولة ضبطه.

- كما تتمثل أهمية دراستنا هذه في كونها تسلط الضوء على مصطلح حديث على المؤسسات باختلاف نشاطاتها والمتمثل في نمط الإدارة البيئية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي والأساسي لهذه الدراسة هو الوقوف على مظاهر التحوّل التسييري الجديد من النمط التقليدي إلى نمط الإدارة البيئية، والقائم على ما يسمى بالسياسات البيئية وتحقيق الأمن البيئي لاسيما في الجزائر، وذلك من خلال تتبع مسار انتشار هذه المصطلحات الجديدة على جميع الدول بصفة عامة والدولة الجزائرية بصفة خاصة.

منهجية الدراسة:

لكي تكون هذه الدراسة دراسة ع لمية بحته، ارتأينا إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونه ما المنهج ان الأنسبان لمثل هذه الدراسات المستنبطة من الواقع واللذان يساعد ان أيضا من خلال فهم و تشخيص مشكلة الدراسة ومعالجتها ، وسرد الواقع ومحاولة رسم رؤية مستقبلية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد الدراسة،كما سيتم استخدام المنهج التاريخي من خلال إعطاء حوصلة عن مراحل ظهور المصطلحات البيئية في الجزائر.

2. الإطار العام لسياسات الأمن البيئي في الجزائر:

ترتبط مفاهيم السياسات البيئية بالمفهوم العام للتنمية المستدامة والتي تجتمع تعاريفها على مفهوم موحد لها والتي تتمحور حول نقطتين رئيسيتين تتمثلان في:(عماري عمار، 2008، ص 3)

إن إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة فهي تنمية مستدامة، تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية، ذلك أن استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن

المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة حاليا وفي المستقبل، وبالتالي ارتبط مفهوم البيئة بأحد أبعاد التنمية المستدامة والمتمثل في البعد البيئي، وهذا ما زاد المصطلح اهتماما كبيرا من قبل الباحثين وسنحاول من خلال هذا المحور إعطاء رؤية شاملة نوعا ما عن مفهوم البيئة وصولا لمفهوم الأمن البيئي.

1.2 تطور مفهوم البيئة: مع زيادة تحديات الممارسات البيئية من مختلف الدول ازدادت الحاجة إلى معرفة المفهوم الحقيقي للبيئة كونها تلعب دورا أساسيا في تقديم حياة أكثر صحة وأمان للأجيال الحالية والمستقبلية.

وبتتبّع مراحل تطور الاهتمام بالبيئة يعتبر العالم "هنري ثرو H.Othoreaux" أول من صاغ كلمة "Ecology" وذلك عام 1858، ولكنه لم يتطرّق إلى تحديد معناها وأبعادها، و لكن أصل علم البيئة مشتق من المصطلح الذي يعني الوطن أو البيت أو المنزل والكلمة " Oikos" المركبة من الكلمة"Ecology" الإغريقية بمعنى العلم ليشير في مجمله إلى علم الأرض، وقد صاغ العالم الألماني" أرنست Logos"، عام 1866 هذا العلم للدلالة على العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها.(أمينة دير، 2014، ص 23)

2.2 الانتقال من مفهوم البيئة نحو تحقيق الأمن البيئي: بين مفهوم الأمن ومفهوم البيئة، يجمع الأمن البيئي المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة، من جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة وما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، وبالتالي نقف هنا عند نقطة مهمة والتي تتمثل في وجود علاقة تأثير متبادل بين البيئة والمجتمع بمعنىآخر وجود علاقة سببية بين البيئة والمجتمع والإنسان، حتى عهد غير بعيد كان الأمن يعني أمن الأرض وحدود الدول من العدوان الخارجي أو أنه حماية المصالح القومية للأمة أو أنه أمن عالمي من حدوث حرب نووية، وضمان هذا الأمن لا يعني أكثر من التسلح ولكن مستجدات العقود الأخيرة أوضحت أن هناك تهديدات جديدة غير المخاطر العسكرية تهدد أمن

الدولة والأمن البشري أيضا وعلى رأسها التهديدات البيئية. (أمينة دير، 2014، ص 25)

إن إشكالية البيئة، الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية ومكافحة الإرهاب، قد راجت بضاعتها واستوطنت دول كثيرة من العالم بعد انتشار مذهب الحداثة الأمريكية الرأسمالية مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي، حيث تضمها أجندة فكرية واحدة متسلطة على قائمة اهتمامات كل من العلم والسياسة والرأي العام الدولي، ومن ثم جاء اهتمام هؤلاء الناشطين السياسيين كما الباحثين الأكاديميين بذلك الأثر البيئي المروع والمستمر، الذي يفوق كل تقدير أو توقع، نتيجة ما تخلفه الحروب الحديثة في البيئة من دمار شامل وتدهور طبيعي وتخلف اقتصادي، هكذا تزامن مفهوم الأمن البيئي مع ضراوة الحروب الحديثة وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية والبشرية، وفي حقيقة الأمر، يعد الأمن البيئي وليد مخاوف الأمن القومي من تناقص الموارد الطبيعية وتدهور البيئة العالمية، ومن ناحية أخرى فقد لعب دور النموذج النقيض للحرب الباردة والنزعة العسكرية في مسرح عمليات الأمن العالمي، وذلك كما ورد بتقرير إعادة تعريف الأمن لمعهد الرصد العالمي بواشنطن.(كسرى مسعود، 2014، ص 3)

وفي إطار التحدث عن الأمن البيئي في الجزائر وأساليبه تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم قضايا الأمن البيئي وذلك راجع لعدة اعتبارات أهمها:(أمال مهري، 2014، ص 9)

- يعد نشر تقارير حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية استجابة لأطراف الفاعلة في المجتمع، والى ضغوط مختلف الجهات التي تريد التعرّف على السياسات البيئية والاجتماعية للمؤسسة ، فبعض القوانين التي تفرض على المؤسسات التي تعمل في قطاعات معينة كالقطاعات الصناعية التي تلوث البيئة نشر تقارير مماثلة تعالج هذه التقارير العديد من المواضيع مثل الأداء المالي والأداء البيئي، فضلا عن نشاط مجلس الإدارة والمشاكل العالقة؛

- إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال البيئة والوسائل المسخرة لذلك، كما تضم عادة مستخلص الإدارة الذي يتمثل في مجلة المديرية؛

- أن تفصح في سياستها الاتصالية المؤسسة مطالبة بأن حول توجهاتها لتطبيق التنمية المستدامة ، والجدول الموالي يلخص المراحل الأساسية لتجسيد وضع سياسات للأمن البيئي في الجزائر وفقا للتسلسل الزمني للسنوات الأولى.

الجدول 1: ملخص المراحل المختلفة للسياسات الأمن البيئي في الجزائر

السنوات	علامات تحمّل المسؤولية عن القضية البيئية
1974	إنشاء المجلس الوطني للبيئة (CNE).
1977	حل CENE ونقل صلاحياته إلى وزارة الهيدروليكا، تطوير الأراضي وحماية البيئة.
1981	نقل مهام حماية البيئة إلى أمانة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي، وإنشاء وكالة وطنية للحماية في عام 1983 من البيئة.
1984	ملحق صلاحيات حماية البيئة لوزارة الهيدروليكا والبيئة والغابات.
1988	ملحق صلاحيات حماية البيئة لوزارة الهيدروليكا والبيئة والغابات.
1990	نقل البيئة إلى وزارة البحث والتكنولوجيا والبيئة.
1992	نقل البيئة إلى وزارة التربية الوطنية.
1993	ملحق البيئة لوزارة الجامعات.
1994	تجديد العلاقة البيئية مع وزارة الداخلية والمجتمعات والبيئة.
1996	إنشاء أمانة للدولة للبيئة، الإدارة العامة للحفاظ على البيئة مع صلاحياتها تحت إشراف هذه الأمانة الدولة.
2000	إنشاء وزارة التخطيط المكاني والبيئة.
2007	إنشاء وزارة التخطيط المكاني للبيئة والسياحة.

Source :BOUBAKER Leila, 2012, p 20, **Contribution à l'intégration d'une politique environnementale dans les activités des entreprises algériennes en vue d'une amélioration de leurs performances environnementales**, THÈSE Présentée pour obtenir le grade de DOCTEUR, Université Hadj-Lakhdar, Batna(Algérie.

تناول الجدول السابق أهم مسارات تجسيد السياسات البيئية في الجزائر، ومن الملاحظ أن الاهتمام البيئي في الجزائر بدأ منذ مدة زمنية بعيدة مما يؤكد بأن ظهور التنمية المستدامة بمفهومها البيئي قد كان حافزا قويا لتعزيز الاهتمام بالبيئة بالرغم من أن انتشار مفهوم الأمن البيئي قد عرف رواجا كبيرا في السنوات الأخيرة فقط.

3. سياسات الأمن البيئي في الجزائر- الإنجازات والتحديات

أصبحت مفاهيم الصحة والسلامة والبيئة (HSE) مفاهيم لا غنى عنها، حيث مع تعدد وانتشار المخاطر زاد الاهتمام بالصحة والسلامة والبيئة بشكل كبير في الشركات ، وتدعوا مختلف هذه المفاهيم إلى الحفاظ على النزاهة والسلامة الجسدية للعاملين وسلامة وحماية البيئة والتي هي في الأساس مسؤولية صاحب المشروع ، فتدرك الشركات إذن الآن أهمية السياسة الصحة والسلامة والبيئة، لأن فعاليتها تؤدي إلى تقليل مخاطر الحوادث، ومضايقات البيئة (السكان والمياه والتربة والحيوانات والنباتات). بالإضافة إلى ذلك فإنه يوفر فوائد عديدة، منها الاقتصادية عن طريق تقليل التكاليف وتوقف العمل؛ والاجتماعية منها مثل: تحسين الحوار الاجتماعي والتواصل الداخلي صورة الشركة ومتانتها؛ وأخيرا العمل في ظروف جيدة وفي بيئة صحية.
(AITAHMED Ourid , 2017, p8)

وبالتحدث عن نظم الصحة والبيئة، فإن الجزائر تمتلك نظام جيد لتأمين سلسلة التوريد للمواد الكيميائية، وإطار قانوني صارم وقد لوحظ هذا من قبل الخبراء الأمريكيين المتخصصين في إدارة تحليل الأمن من قبل مركز البحوث العلمية والتقنية في التحليلات والذي يضم خبراء الكيمياء الفيزيائية ، فقد ذهب عضو من هؤلاء الخبراء إلى وصف النظام والمقصود به هو توريد المواد الكيميائية بأكمله بأنه "جيد جدا" و لكن على الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال سلسلة التوريد الكيميائي، لا يزال هناك الكثير من الصعوبات في التحكم في المواد المستخدمة و/ أو المرفوضة في البيئة. (ZITOUNI Sabrina ,P2)
والجدول الموالي يلخص أهم المشاريع البيئية المنجزة في الجزائر والحاملة لهدف تعزيز الأمن البيئي.

الجدول 2: لمحة عن أهم مشاريع دعم سياسات الأمن البيئي في الجزائر

المشاريع البيئية	النتائج
1-المركز الهجين HYBRID (الطاقة	- أول محطة للطاقة الهجينة(الشمسية -الطاقة الغاز)في الجزائر، تقع في حاسي الرمل على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض

الشمسية والغاز بحاسي الرمل)	تقدر ب 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميجا واط، منها120 منتوجا عن طريق الغاز و 30 من الطاقة الشمسية. - متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية، وتتموقع في منطقة تلغمت على بعد 25كم شمال حاسي الرمل، وهو أكبر حقل للغاز في أفريقيا، وسيكون مصدرا للطاقة بديل ونظيف.
2- مصانع اسمنت بمصافي	-برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة. -تم إنشاء نظام تصفية(مرشحات النسيج بمصنع الاسمنت الشلف، بفضله قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين.
3- سد بني هارون	-الجزائر لديها في 70 سد مستغلة، بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار م3 ، وهناك أربعة عشر سدود أخرى قيد الانجاز. -المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى إنجازا استراتيجيا كبيرا على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120 م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدر ب 960 مليون م 3 -يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة في إقليم خمس ولايات هي: جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة، يسمح بسقي أكثر من 400.000هكتار موزعة على سهول التلاغمة، الرميلة، أولاد فاضل، الشمرة، باتنة وعين التوتة.
4- يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان(عين صالح)نحو تمنراست	-لأنه من الانجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد على الأثر الاقتصادي والاجتماعي على المنطقة بعض، هذا نقل يهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700كم، ويسمح بالتزويد لأكثر من 90000 شخص / من المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع.
5- محطات لتحلية مياه البحر	-بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبير، أين تسعة (9) منها هي في حالة تشغيل بسعة يومية / 1.39يوم وأربعة (4) منها هي مبرمجة hm .إجمالية التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا" الإجهاد المائي" في هذه المنطقة.
6- التصميم المعماري الذكي	-التصميم المعماري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمريحة في المباني الذكية، التي أقيمت في سيدي عبدالله Cyberparc .كالحديقة، بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسيير منسق ومتكاملة ،وحوسبة التركيب التكنولوجية(تكييف الهواء، وتوزيع المياه، والسيطرة على أداء الطاقة، اتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحول مياه الأمطار إلى مياه ري، ونظام مراقبة الأمن).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: قحام وهيبة، شرقرق سمير: الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016، جامعة أم البواقي(الجزائر)، ص ص: 16-19.

وباستمرارية التحدث عن المجالات البيئية الكيميائية، فلابد هنا من تحديد أهم القطاعات المؤثرة بصورة مباشرة على البيئة وفي هذا الصدد تؤكد أحد التقارير بأن قطاع الطاقة قد احتل مكانا بارزا في إجمالي إنبعاثات الغازات الدفيئة، خلال السنوات العشر الأولى أو نحو ذلك، فقد أكد التقرير أن ما يقرب من 75 ٪ من هذه الإنبعاثات تأتي من هذا القطاع ويتم توزيعها كما يلي: 20 ٪ من الإنبعاثات المرتبطة بالإنتاج والتجهيز ونقل المحروقات، و 08 ٪ من الإنبعاثات المرتبطة بصناعة تسييل الغاز الطبيعي منتجها هو الغاز الطبيعي المسال (LNG) وبقية الإنبعاثات من هذا القطاع ، و (47 ٪) تأتي أساسا من استهلاك الطاقة للإنتاج و تكرير النفط الخام و إحتياجات الصناعة المحلية، السكنية والمؤسسية . (Bengrina Mohammed Hamza, P3) وبالإطلاع على مجمل التحديات خارج قطاع الطاقة والتي تواجه الجزائر في المجال البيئي فتعاني الجزائر من:

(Nations Economic Commission for Africa Oce for North Africa, p13)

- وجود أقل من 600 متر مكعب من المياه التي يستعملها سكان الجزائر البالغ عددهم 36 مليون نسمة وبالتالي فهم من بين أكثر سكان العالم الغير مزودين بالماء وذلك حسب إحصائيات عام 2010.
- ضعف بيئي يتميز بحساسية نظمها البيئية وبالتحديد مشكلتي الجفاف والتصحر (أكثر من 90 في المائة من أراضيها قاحلة والواحات آخذة في الاختفاء)، زيادة على تآكل السواحل وإجهاد المياه المزمن في بعض المناطق؛
- التحضر غير المنضبط فنسبة 69 في المائة من السكان يعيشون في المد ن، وتنتج عملية التصنيع المدارة بصورة سيئة إلى زيادة التلوث مما يؤدي لتغير المناخ و الذي يهدد بشكل خاص الزراعة والموارد المائية وتتراوح تكلفة الأضرار الناجمة عن تغير المناخ من 1.3 إلى 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009، وفي تقرير عام 1994 الصادر عن وزارة البيئة ذكر أن الجزائر تصدر حوالي 100 مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

- يؤكد تحدي معيار الأداء العمل وفقا لإدارة الأداء البيئي والاجتماعي طوال مدة المشروع، فيستلزم نظام الإدارة توفر أسلوب منهجي لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية على نحوٍ منظم ومستمر ويشجع نظام الإدارة الجيد الذي يتناسب مع طبيعة المشروع وحجمه الأداء الاجتماعي والبيئي السليم والمستدام، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين النتائج المالية والاجتماعية والبيئية(منشور مؤسسة التمويل الدولية، 2010، ص 3).

4. الآليات التشريعية والقانونية الخاصة بالأمن البيئي في الجزائر

لقد شهد التشريع البيئي عدة تطورات (غنية أبرير، 2010، ص 91-93) منذ صدور القانون رقم03-83، لكن تعزيز الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة خلال السنوات الأخيرة شكل إصدار أولويات إستراتجية الجزائر للبيئة والتنمية المستدامة، حيث أن هناك عشرة نصوص تعد من أهم التشريعات في هذا الإطار، خمسة منها تمت المصادقة عليها بينما الأخرى لا تزال قيد المراجعة ونتطرق فيما يلي إلى بعض القوانين التي تمت المصادقة عليها:(غنية أبرير، 2010، ص 92- 93).

1.4 القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

تمت المصادقة عليه في جويلية 2003 حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة الواردة في المؤتمرات الخاصة بالبيئة) مؤتمر ريوديجانيرو ومؤتمر جوهانسبورغ (ومن بين أهم الترتيبات التي نص عليها:

- تحديد وترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عينات وأهداف لجودة الموارد الطبيعية الهواء، الماء، الأرض...الخ؛

- الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين؛

- تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم؛

- إجراءات تحفيزية في الجانب الجنائي، والجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

2.4 القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات: لقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة، ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية المتعددة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئية وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخلص من النفايات تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحله، وذلك بغرض خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر حيث يعتبر تخلص منتجي أو حائزي النفايات الضخمة والخاصة.

3.4 القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو: يتمحور نص هذا القانون حول ثلاث معالم رئيسية هي:الوقاية، الإشراف والإعلام، إعداد أدوات التخطيط، ترتيب إجراءات تقنية، جبائية ومالية رقابية وعقابية، حيث ينصّ على إجبارية قيام السلطات العمومية في التجمعات الكبرى– أكثر من 500000 ساكن –بالرقابة على جودة الهواء اعتمادا على أدوات التخطيط التالية : المخطط الجهوي لجودة الهواء، مخطط حماية الجو ومخطط للنقل الحضري، بالاضافة الى وضع القوانين والتشريعات البيئية وهو أمر في غاية الأهمية ولكن الأهم من وجهة نظرنا كباحثين هو كيفية تجسيد ومراجعة القوانين التي وضعت وبالتالي، فالمراجعة القضائية للقوانين البيئية لها دور مهم والمادة 21 من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يجب تنفيذ مهمة المراقب القضائي من قبل رجال العدالة، ويشير قانون البيئة إلى فئات أخرى تتمثل مهمتها لحماية البيئة وهم:(Moussa Noura, p 10-11)

مفتشوا ا لبيئة؛ موظفو الفروع الفنية للإدارة المسؤولة عن البيئة؛ ضباط الحماية المدنية والوكلاء ؛ الضباط المسؤولون عن الشؤون البحرية ؛ ضباط الموانئ؛ وكلاء الخدمة الوطنية لمراقبة الشواطئ ؛ قادة السفن الوطنية ؛ قادة علم المحيطات للدولة ؛ الوكلاء الفنيون في معهد البحث العلمي والتقنية وعلوم المحيطات؛ وكلاء الجمارك.

وبالتالي فعملية الرقابة البيئية لابد وأن تكون عملية شاملة تدخل فيها جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع لتكون المسؤولية دقيقة والمساءلة أكثر دقة.

5. آفاق سياسات الأمن البيئي في الجزائر

إنّ محاولة رسم سياسات مستقبلية للأمن البيئي في الجزائر ليس بالأمر السهل، وذلك نظرا للتحديات الهائلة التي تحول دون التطبيق الفعلي لسياسات أمن وحماية البيئة، ولكن بالرغم من كل الصعوبات والمشاكل والعراقيل فهنالك عدة إجراءات لابد من الدولة الجزائرية والسلطات المسؤولة على وجه التحديد الأخذ بها وبإيجابياتها لرسم سياسة بيئية حقيقة أكثر أمن وسلامة على جميع أطراف المجتمع الحالية والمستقبلية، بغية الوصول لدولة الشفافية والمساواة ولتكون هذه الإجراءات بمثابة عتبة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

1.5 الاهتمام بالأساليب الحديثة لحماية البيئة: هناك العديد من الأدوات يمكن اللجوء إليها، وعلى ما يبدو أنها تعتمد أساسا على الوعي البيئي حيث تعتبر بمثابة مكمل فعال أو بديل في بعض الأحيان للإجراءات الأخرى وتتجلى مظاهر الوعي البيئي فيما يلي :(بوذريع صليحة، 2017، ص 12-13)

1.1.5التسيير الجماعي للممتلكات المشتركة: إذا كانت الموارد النادرة (مثل الأرض القابلة للزراعة) ذات ملكية عامة ومتاحة بحرية للجميع (مثل المزارع أو المراعي) يطلق عليها حالة الملكية العامة للموارد، فإن أي أرباح محتملة سوف يتم التنافس بشأنها فالتسيير الجماعي للممتلكات المشتركة ممارسة قديمة جدا، خلال العصر الوسيط كان توماس الأقويني يدعو إلى حماية الأملاك المشتركة، فالأملاك التي لا يمكن تسييرها وحمايتها إلا عن طريق الجماعات، خلال القرن العشرين تمحورت المناقشات المرتبطة بتسيير الممتلكات البيئية المشتركة حول المسألة التالية :هل الدولة، أم السوق أم الجماعة أحق بتسيير هذه الموارد المشتركة؟ فيستلزم تسييرها من قبل الدولة.

2.1.5 المبادرات الطوعية: يرى كثيرون أن أسلوب المكافأة أي تقديم حوافز للأعمال لكي تنصاع بدلا من معاقبتها عند المخالفة، وأسلوب الحوافز التي تعتمد على السوق تحقق نتائج أفضل وردود فعل سريعة بالمقارنة بتوحيد الجهود العالمية، وعليه فإنّ فعالية الاستدامة تتطلب خلق مزايا اقتصادية بعد معرفة تكلفة التحسينات البيئية وفوائدها، فقد ظهرت معظم البرامج البيئية المبتكرة والهامة حينما تعهد نوع من الأعمال بصيانة البيئة وحمايتها، وثمة أمثلة عديدة على قيام الشركات بإجراء تغيرات من أجل صيانة البيئة بهدف تحقيق وفرات اقتصادية كبيرة، فعلى سبيل المثال برنامج ثري بيp3 الذي تطبقه شركة مينوسوتا للتصنيع واستخراج المعادن فقد استوحيت فكرة هذا البرنامج من الوعي البيئي الذي كان سائد خلال فترة السبعينيات، وكانت فكرة تجنب التلوث بمثابة خروج عن الإجراء الثابت الخاص بوضع موانع التلوث في نهاية الأنبوب، وكانت تكلفة هذه الإضافة الجديدة التي أدخلت على موانع التلوث جد باهظة وانطوت في واقع الأمر على حل مؤقت، وكانت الطريقة الأكثر فاعلية هي البحث عن حلول أكثر فاعلية ودواما.

3.1.5 الوعي البيئي: لقد بقي مفهوم الوعي البيئي وثيق الصلة في تطوره بمفهوم البيئة ذاتها وبالطريقة التي كان ينظر به إليها وانتقل من نظرة تقتصر على تناول البيئة في جوانبها البيولوجية والفيزيائية إلى مفهوم أوسع وأشمل يتضمن الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبيئة ويبرز ما بين هذه العناصر من ترابط، وأصبحت أهداف الوعي البيئي هي التعريف بالتأثيرات البيئية المختلفة على الكائنات الحية كالإنسان والحيوان والنبات وتأثير هذه الكائنات على البيئة نفسها وما يترتب على ذلك من نتائج تنعكس ايجابيا أو سلبا على النظام البيئي بالمفهوم العام الشامل والمتكامل بشكل مباشر بنوعية الحياة.

2.5 الأخذ بتقييم دور منظمة الأمم المتحدة في رسم السياسات البيئية العالمية:

هناك مجموعة من الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في

مجال حماية البيئة العالمية والتي لابد من الاستفادة منها ووضعها في دائرة الاهتمام والتي نذكر منها: (عبد المؤمن مجدوب، 2016، ص 13)

1.2.5 المساهمة في دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة:

على الصعيد الوطني في كثير من البلدان، النامية والمتقدمة على حد سواء، تم وضع تشريعات بيئية وطنية وترتيبات مؤسسية وثيقة الصلة لتوفير أساس سليم للتصدي للتهديدات البيئية الرئيسية، وكثيرا ما يكون ذلك على أساس قطاعي وتتحكم فيه شتى السلطات المسؤولة عن قضايا محددة، خاصة لدى إدراك انكماش قاعدة الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.

2.2.5 البيئة كأولوية أساسية ضمن أجندات الأمم المتحدة:

داخل منظومة الأمم المتحدة واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تزويد صناع القرارات بتقييم بيئي حاسم الأهمية وبعمليات الرصد وبالمعلومات، وعمل كمنتدى عالمي لوضع السياسات بشأن القضايا البيئية وقد قامت منتديات للتشاور والتفاوض تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل وضع اتفاقات بيئية عالمية وإقليمية لتحفيز الأعمال الرامية إلى دعم أنشطة الحكومات وتنسيق أنشطة المنظمات الوثيقة الصلة، وعمل البرنامج على دعم الأعمال البيئية التي تجري على شتى المستويات مع شركاء وطنيين ودوليين، من حكوميين وغير حكوميين على حد سواء ويحتل برنامج الأمم المتحدة البيئة موقعا استراتجيا بوصفه السلطة البيئية العالمية التي تضع جدول أعمال البيئة العالمية.

3.2.5 التعاون والتنسيق الدولي في مجال حماية البيئة العالمية:

كما كان لإنشاء المنتدى البيئي الوزاري العالمي السنوي بمشاركة عالمية شاملة على مستوى الوزراء، قد أسفر عن نشوء مجال تركيز مجدد لمناقشات السياسات رفيعة المستوى ويشكل الفرصة للعمل كهيئة شاملة للسياسات البيئية في وسعه إشراك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك منتديات بيئية أخرى مساهما بذلك في تناسق السياسات وتلاحمها.

4.2.5 إبرام الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمعالجة التهديدات البيئية وإلزامية تطبيقها: لقد تم وضع الكثير من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وغير ذلك من الاتفاقيات لعلاج قضايا بيئية قطاعية، مما يوفر إطارا متفقا عليه دوليا لحسن الإدارة البيئية لتلك القضايا وعمل برنامج مونتفيديو لتطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تزويد المجتمع الدولي بقوة دفع هامة لهذا الغرض طوال العقود الماضية، مما ساهم في وضع اتفاقيات وبروتوكولات وخطط عمل في مختلف أنحاء العالم، علاوة على المعاهدات العالمية التي تنظم حماية طبقة الأوزون، ومراقبة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، والتنوع الإحيائي، وتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة التي يجري الاتجار بها والملوثات العضوية الثابتة، بالإضافة إلى الصكوك الملزمة قانونا ، وتجدر الإشارة هنا وفي هذا الصدد بأن الأمم المتحدة تواجه مجموعة من العراقيل التي تحول دون بلوغ أهدافها في إرساء نظام بيئي عالمي، والتي نذكر منها: (عبد المؤمن مجدوب، 2016، ص 14)

- غياب الطابع الإلزامي للتوصيات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة و التي تتصف بطابعها الغير إلزامي؛
- تضارب المصالح ومشكلة السيادة واختلاف الرؤى والأولويات بين الدول عرقل مسار الأمم المتحدة في الإدارة الدولية للبيئة؛
- عدم التزام المانحين الدوليين بالأعباء المالية المتفق عليها، وهذا ما يجعل من المعونات المالية أمرا لا يمكن الاعتماد عليه وتعتبر المساعدات التنموية الرسمية للدول المانحة طبقا لأجندة القرن الحادي والعشرين بمثابة أحد المصادر المهمة لتمويل الاستثمارات البيئية في الدول النامية؛
- المشاكل الاقتصادية والأعباء المالية الضخمة للدول النامية تجعلها غير مستعدة لتوجيه استثماراتها لحماية البيئة وهو ما تدعو إليه منظمة الأمم المتحدة في مختلف قممها ومؤتمراتها؛

- الدعم الضئيل المقدم للمؤسسات القائمة وآليات الإشراف والمراقبة و الافتقار إلى التنسيق الإداري، ووجود ثغرات في محافل السياسات الدولية خاصة في ظل عدم تماسك هياكل صنع القرار وملاءمة سلطة برنامج الأمم المتحدة.

3.5 إدماج البعد المالي وقياس المؤشرات البيئية: يتحدد الماضي والحاضر والمستقبل في مجال تسيير المنظمات في معادلة التكاليف/المزايا: كتحديد طبيعة التلوث والنفايات، والمخاطر المستقبلية للتجهيزات الحالية، وتقييم المخاطر الاجتماعية والصحية وتعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، والتي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية، سواء كانت إيجابية أو سلبية كما أنها تقيس مدى تحقق الهدف، وقد حددت دراسة حديثة 37 مقياسا لقياس الاستدامة البيئية ، منها المحاسبة الوطنية الخضراء(وهو مقياس يعدل مقاييس أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي والمدخرات على أساس حماية الجودة البيئية ونضوب الموارد)، ومقياس الأدلة المركبة(الذي يجمع بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في دليل واحد، ويوجد مثالان يعبران عن الاستدامة القوية هما البصمة البيئية أو الإيكولوجية، والأداء البيئي.(الحسين شكراني، 2014، ص 22) كما تضع إستراتيجية السياسة العامة آفاقا للحد من المخاطر، والتي تتجلى في المعرفة والمعلومات، والحكم الرشيد، وتعزيز القدرات والتعاون التقني وقمع التجارة الدولية غير القانونية و لتحقيق هذه الأهداف، وضعت خطة عمل عالمية تتكون من 288 إجراء وبحلول عام 2020 أكدت الخطة على ضرورة التنديد بخطر المواد الكيميائية، والمخاطر التي تطرحها التصريفات والتي سيتم تقليلها إلى الحد الأدنى. (RAPPORT NATIONAL DE L'ALGERIE, Mai 2011, p 24)

4.5 وضع إستراتيجية لاستخدام الطاقات المتجددة والمحافظة على الطاقات الغير متجددة: إنّ الإستراتيجية الفعالة المعتمدة اليوم هي إستراتيجية استخدام الطاقة المتجددة لحماية البيئة فتتميز مصادر الطاقة

المتجددة بأنها متاحة بكميات غير محدودة و هي وسيلة لتلبية احتياجات الطاقة مع الحفاظ على البيئة ، وتتمثل الأشكال الرئيسية للطاقة المتجددة في الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية وغيرها من أشكال الطاقة التي يتم تطويرها ، فاليوم، مبدأ المسؤولية البيئية هو جزء من نهج شامل يتمثل في مراعاة قضايا التنمية المستدامة لذا يجب على الحكومة تحمل المزيد من المسؤولية بأنواعها، المسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الاقتصادية، وهذا ليس فقط لل فاظ على البيئة وتحسينها ولكن أيضا للمساهمة في تحسين ظروف العمل والنمو الاقتصادي، وهو أيضا لإقناع موظفي الدولة والمجتمعات، بالحاجة إلى اعتماد سلوك مختلف في الحياة اليومية. (Ziani Abdelwahab, 2012, p 5) ولقد ركزت معظم الدراسات على ضرورة:(Lies Kerrar, p 9)

- تنمية الموارد والتعدين والصناعات ذات الصلة (الأسمدة والمبيدات الصلبة)؛
- تطوير أساليب جديدة لتسيير المعادن وأهمها: الزنك، الباريت والذهب؛
- تنمية أساليب الصيد؛
- تشجيع تطوير التوريد المحلي للطاقة والماء ، حيث يتم تمويل خدمات المياه من خلال وسيلتين رئيسيتين تتمثل في منح الدولة للاستثمارات الجديدة وتطوير البنية التحتية؛ وكذا الرسوم المستخدم المدفوعة مباشرة إلى الجزائرية للمياه، والتي بدورها توزعها على الشركات العامة المختلفة المعنية في قطاع المياه بما في ذلك الديوان الوطني للتطهير لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة. (Boukhari et al, 2011, p 427- 432)

5.5 تقاسم مسؤولية الرقابة البيئية: الحالة الجزائرية تشير إلى أن تقاسم نتائج المراقبة البيئية بين أصحاب المصلحة (القطاع العام ، الصناعات ، والمجتمع المدني) هو المفتاح لتعزيز آفاق الإدارة البيئية فعندما يتم جمع بيانات الرصد البيئي وتفسيرها، تصبح معلومات ومعرفة وفهم ، ثم يتم استخدامها

لصياغة السياسات البيئية. وبالمثل ، فإن بيانات المراقبة الفردية ليست دائما ملاحظة بعناية ، ولكن إذا تم تجميعها وتحليلها ، ومشاركتها بين فئات المجتمع، سوف تصبح عوامل حاسمة لتفعيل الإدارة البيئية من قبل المجتمع بأكمله . (Mitsuo Yoshida, p 35)

6. خاتمة:

تشتمل التنمية المستدامة على عدة أبعاد أساسية تتساوى في الدرجة والأهمية، وقد نال البعد البيئي حصة الأسد في إهتمام الدارسين والممارسين نظرا للتحديات التي ترسمها الممارسات البيئية والتي من الصعب جدا التحكم فيها فالسياسات البيئية موضوعة لمحاربة جميع أشكال التدهور البيئي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى لهذا البحث والذي تناول بالبحث والتحليل أغلب صور التحديات البيئية، ولقد ألق ت هذ ه التحد يات المزيد من التوجهات الضرورية والتي لابد من النظر إليها بصورة جوهرية لإحداث تغيرات جذرية في المعاملات والإجراءات البيئية والتي ترسم هوية الدولة لدخولها عالم الاستدامة من بابها الواسع و القائم على معايير الأداء البيئي. وتحاول الدول بصفة عامة، والنامية بصفة خاصة وعلى رأسها الجزائر، تطوير سياسات أمنها البيئي، وذلك عن طريق اكتساب أساليب متطورة في مجال العمل البيئي والذي تزيد نسبته بازدياد عدد المؤسسات عبر ترابها الوطني، كونها المسبب الرئيسي للتدهور البيئي جراء الاستخدام الغير عقلاني للموارد الطبيعية لاسيما منها الآيلة للزوال... وبالتالي فالحل هنا هو تشجيع المؤسسات على العمل ولاسيما المؤسسات الاستثمارية والتي تعود بفوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة شريطة مراقبة أدائها البيئي ، وتعزيز أسس الإفصاح في إطار المسؤولية الاجتماعية وتدعيمها بإطار قانوني وتشريعي يضمن تطبيقها في الواقع العملي

ومن خلال هذة الدراسة نستنتج أن نجاح إستراتيجية أو نموذج بيئي معين في دولة متقدمة معينة، لا يعني بالضرورة نجاحه في الجزائر، وبالتالي فآفاق الأمن البيئي في الجزائر يجب أن يبنى على وضع السياسات بطريقة مدروسة

تقوم على الظروف الداخلية للدولة بما فيها النظام السياسي السائد والظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والتي ترسم ثقافة وسلوكيات المواطن البيئية، أمّا بالنسبة للفرضية الثالثة التي وضعت من أجل معرفة وجود نظم تشريعية وقانونية جزائرية في المجال البيئي هي فرضية مؤكدة ولكن طريقة سن القوانين تبقى نقطة غامضة في المسار التشريعي، وبالتالي وضع السياسات البيئية والتشريعات البيئية لابد وأن يشتمل على نظام شامل وقائم بحد ذاته يصاغ من طرف خبراء وأخصائيين في المجال وهذه هي الحلقة المفقودة في الإستراتيجية البيئية الجزائرية الحالية. وفي الأخير يمكن تقديم اقتراحات وتوصيات لرسم آفاق جديدة لسياسات الأمن البيئي في الجزائر من خلال:

- القيام بوضع خطط تمويل للوصول إلى تغطية التكلفة الكاملة في غضون 5 سنوات من خلال زيادة رسوم إدارة النفايات الصلبة ، هذه الخطة يجب تعزيزها من خلال تحسين الخدمات العامة وزيادة الوعي العام.

- تغيير وتحسين التدفق النقدي لنظام إدارة النفايات الصلبة؛

- تسريع البرامج على إدخال أنظمة حديثة على الع ديد من مجاري النفايات ، وهذا يتيح للسلطات تحويل التكاليف من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد تعطي اهتمام لإعادة التدوير.

- وضع خطة وطنية بشأن نفايات البناء والهدم فهذه النفايات لديها إمكانات هائلة لإعادة التدوير.

7. قائمة المراجع:

1.7 المراجع باللغة العربية

1- الحسين شكراني: نحو حوكمة بيئية عالمية ، مجلة رؤى إستراتيجية، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية، 2014.

2- أمال مهري: التوجه من الإعلام البيئي إلى الاتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 ديسمبر 2014.

3- أمينة دير: أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا(دراسة حالة دول القرن الإفريقي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2013-2014.

4- بوذريع صاليحة: دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، العدد 17 ،2017.

5- قحام وهيبة، شرقرق سمير: الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الاخضر في الجزائر- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، العدد6، ديسمبر 2016.

6- عماري عمار: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ، الملتقى الدولي(التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد)،جامعة سطيف1، الجزائر ،7-8 أفريل، 2008.

7- كسرى مسعود، طاهري الصديق: أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2014.

8- منشور مؤسسة التمويل الدولية (مجموعة البنك الدولي): معايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية ،1 جانفي 2012.

9- عبد المؤمن مجدوب ، لمين هماش: مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016.

10- غنية أبرير: دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010.

2.7 المراجع باللغات الأجنبية:

1- BOUBAKER Leila: Contribution à l'intégration d'une politique environnementale dans les activités des entreprises algériennes en vue d'une amélioration de leurs performances environnementales, THÈSE Présentée pour obtenir le grade de DOCTEUR, Université Hadj-Lakhdar, Batna, 2012.

2- AIT AHMED Ourid : **POLYCOPIÉ DE Cours d'hygiène, sécurité et d'environnement (HSE)**, Université des Sciences et de la Technologie d'Oran MB, Année universitaire 2017-2018, disponible sur le site : https://www.univusto.dz/images/coursenligne/HSE_AAOURIDA, consulté le :10-07-2018 à 12h30.

3- ZITOUNI Sabrina, **La sécurité de la chaine d'approvisionnement de produits chimiques en Algérie**, Recherche et Développement, disponible sur le site : https://www.cder.dz/vlib/bulletin / consulté le: 10-07-2018 à 15h00.

4- Bengrina Mohammed Hamza, Bouali Lynda: Les systèmes de management intégrés QSE comme outil d'amélioration de la performance globale des sociétés pétrolières en Algérie, Numéro 12, Magazine de la performance des institutions algériennes.

5- The green **economy in Algeria, an Opportunity to Diversify and Stimulate Domestic Production**, United Nations Economic Commission for Africa Oce for North Africa, disponible sur le site: https://www.uneca.org, consulté le: 17-08-2018.

6- Moussa Noura, **La protection de l'environnement dans la législation algérienne**, REVUE ELMOFAKER, N° 12, UNIVERSTE MOHAMED KHIDER BISKRA.

7- RAPPORT NATIONAL DE L'ALGERIE, 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011, disponible sur le site : https://sustainabledevelopment.un.org , consulté le : 02-09-2018 à 18h00.

8- Ziani Abdelwahab, Renewable energy: **sustainable development and environmental protection in Ksours (case of Algeria)**, Published by Elsevier Ltd. Selection and/or peer review under responsibility of The TerraGreen Society, Energy Procedia 18 (2012) 666 – 671.

9- Lies Kerrar: Algeria Economic environment and business opportunities, Investment & Technology Office (ITPO), TOKYO, unido.

10- Boukhari et al.: **The impact of actual water pricing in Algeria on the environmental dimension of sustainable development**, Colloque International « Journées des Géosciences de l'Environnement » Oujda, 21, 22 et 23 Juin 2011 « Environnement et développement durable », J. Mater. Environ. Sci. 2 (S1) (2011) 427-432.

11- Mitsuo Yoshida: **Capacity Development in Environmental Management Administration through Raising Public Awareness: A Case Study in Algeria**, Revisiting Capacity Development Approach through the Analysis of Case Studies, JICA Research Institute, Tokyo 162-8433 JAPAN.

12- Ruurd van Schaik, CCS Energieadvies B.V. Hans Breukelman, BreAd B.V: **Business opportunities in waste management in Algeria**, Report of findings June 15th, 2018, Commissioned by the Netherlands Enterprise Agency, disponible sur le site: https://www.rvo.nl, consulté le: 04-09-2018 à 19h00.